المطلع

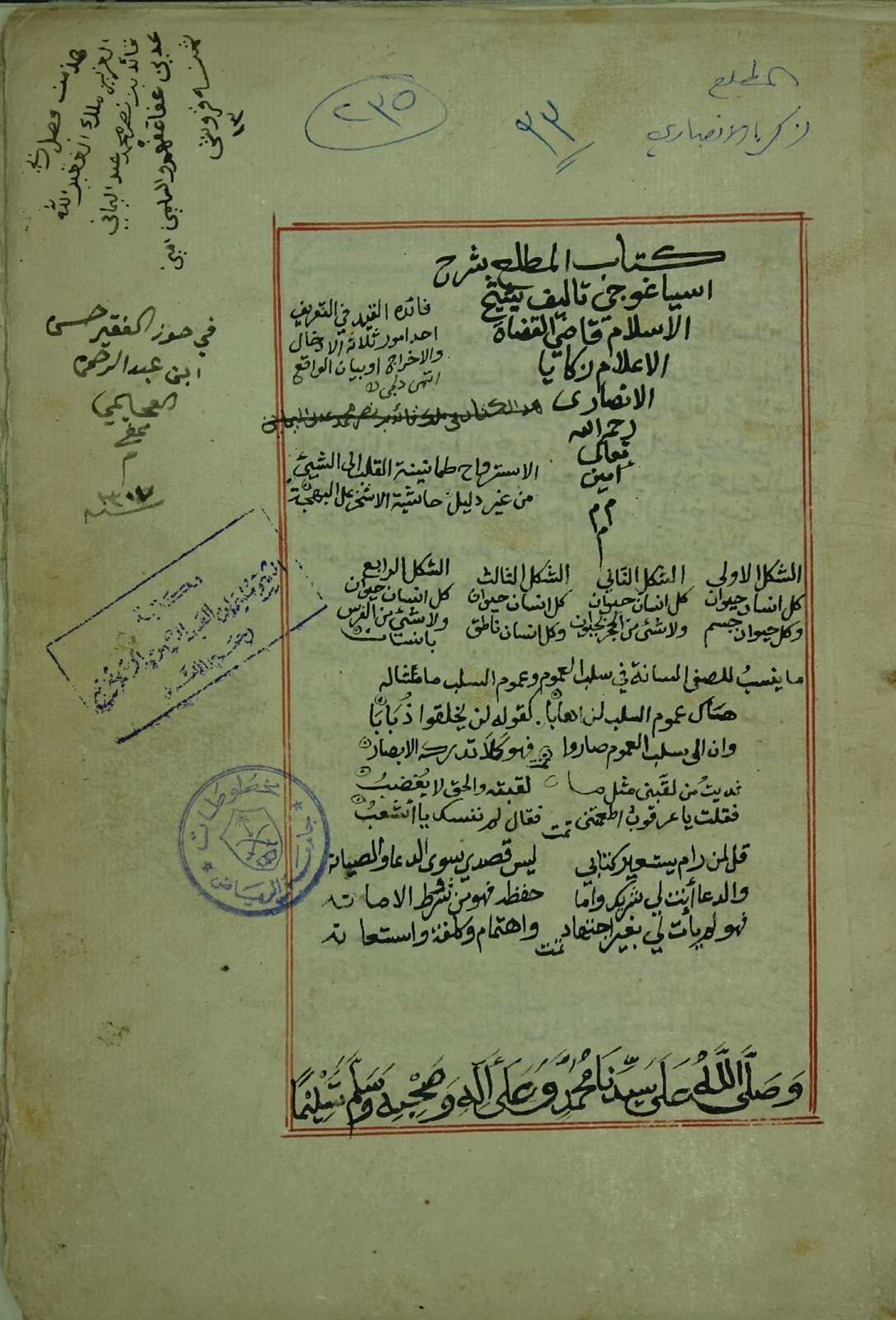
زكريا الانصاري

المطلع شرح ايساغوجي . (ط)
الأنصاري ، زكريا بن محمد بن أحمد . . - ٩٢٦هـ
خط نسخ ، كتبه عبد الله بن علي ، آخرها مقابلة
سنة ١٣٠٦هـ

٧ ق ٢٥ س ٢٥،٥×١٧،٥سم
نسخة جيدة

١- المنطق أ- المؤلف ب- الناسخ جـ- تاريخ النسخ
د- الرقم

١٤٢٤



المطلع
زكريا الانصاري

٢٥

٢٢

كتاب المطلع شرح ايساغوجي تأليف شيخ الاسلام قاضي القضاة الاعلام زكريا الانصاري رحمه الله تعالى آمين

فائدة القيد في التعريف احد امور ثلاثة الادخال والاخراج او بيان الواقع انتهى دلجي

~~هذا الكتاب في ملك ناصر بن محمد عبد الباقي~~

الاسترواح طمانينة القلب الى الشيئ من غير دليل حاشية الاشموني على البهجة

الشكل الرابع	الشكل الثالث	الشكل الثاني	الشكل الاولى
كل انسان حيوان	كل انسان حيوان	كل انسان حيوان	كل انسان حيوان
ولا شيء من الفرس بانسان	وكل انسان ناطق	ولا شيء من الحجر بحيوان	وكل حيوان جسم

ما ينسب للمصنف المسألة في سلب العموم وعموم السلب ما مثاله

هناك عموم السلب لن اهابا كقوله لن يخلقوا ذبابا
وان الى سلب العموم صاروا فهو كلا تدركه الابصار

تحديت من لقيني مثل ما لقيته والحق لا يغضب
فقلت يا عرقوب اطمعتني فقال لم ننسك يا اشعب تمت

قل لمن رام يستعير كتابي ليس قصدي سوى الدعا والصيانة
والدعا انت لي شريك واما حفظه فهو من شروط الامانة
فهو لي ربات لي بغير اجتهاد واهتمام وكلفة واستعانة تمت

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

في حوز الفقير حسن ابن عبد الرحمن صعايمي محفظ

٢٠٧

بسم الله الرحمن الرحيم قال سيدنا ومولانا
العالم العامل العلامة الحبر البحر الفهامة حجة المناظرين ورحلة
الطالبين قدوة العارفين مربي السالكين شيخ الاسلام
والمسلمين ذو التصانيف الحميدة والفتاوى المفيدة والتآليف الجامعة
النافعة والابحاث الساطعة القاطعة زين المحافل فخر الاماثل
ابو الفضائل والفواضل ابو يحيى زكريا بن محمد بن احمد بن زكريا الانصاري
الشافعي امتع الله بوجوده ونفع بعلمه وجوده بمحمد وآله
وعترته آمين بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي منح احبته باللطف
والتوفيق ويسر لهم سلوك سبيل التصور والتصديق والصلاة
والسلام على اشرف خلقه محمد الهادي الى سواء الطريق وعلى آله
وصحبه الحائزين للصدق والتحقيق **وبعد** فهذا شرح لطيف
لكتاب العلامة اثير الدين الابهري رحمه الله المسمى بايساغوجي
في علم المنطق يحل الفاظه ويبين مراده ويفتح مغلقه ويقيد مطلقه
على وجه لطيف ومنهج منيف **وسميته المطلع** والله
أسأل ان ينفع به وهو حسبي ونعم الوكيل قال رحمه الله تعالى
بسم الله الرحمن الرحيم أي ابتدئ وابتدأ ابالبسملة عملا بكتابه
العزيز وبخبر كل امر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو
اجذم أي مقطوع البركة وفي رواية بحمد الله رواه ابو داود وغيره
وحسنه ابن الصلاح وغيره **نحمد الله** أي نثني عليه بصفاته اذ
الحمد هو الثنا باللسان على الجميل الاختياري على جهة التبجيل سوآ
تعلق بالفضائل او بالفواضل وابتدأ ثانيا بالحمد لما مر وجمع بين
الابتدائين عملا بالروايتين السابقتين واشارة الى انه لا تعارض
بينهما اذ الابتداء حقيقي واضافي فالحقيقي حصل بالبسملة والاضافي
بالحمدلة وقدم البسملة عملا بالكتاب والاجماع واختار الجملة
الفعلية على الاسمية هنا وفيما يأتي قصدا لاظهار العجز عن الاتيان

مضمونها

مضمونها على وجه الثبات والدوام واتى بنون العظمة اظهارا لملزومها
الذي هو نعمة من تعظيم الله تعالى له بتأهيله للعلم امتثالا لقوله
واما بنعمة ربك فحدث أي نحمده حمدا بليغا **على توفيقه** لنا أي
خلقه قدرة الطاعة فينا عكس الخذلان فانه خلق قدرة المعصية وانما
حمد على التوفيق أي في مقابلته لا مطلقا لان الاول واجب والثاني مندوب
ونسأله طريقة هادية أي دالة لنا على الطريق المستقيم وفي
نسخة ونسأله هداية طريقه **ونصلي على محمد** من الصلاة عليه
المأمور بها في خبر امرنا الله ان نصلي عليك فكيف نصلي عليك فقال
قولوا اللهم صل على محمد الى آخره وهي من الله رحمة ومن الملائكة استغفار
ومن الآدمي تضرع ودعاء **وعلى عترته** بالمثناة أي اهل بيته لخبر
ورد به وقيل ازواجه وذريته وقيل اهله وعشيرته الادنين وقيل
نسله ورهطه الادنين وعليه اقتصر الجوهري **أجمعين** تأكيد **اما
بعد** يؤتى بها للانتقال من اسلوب الى آخر وكان النبي صلى الله عليه
وسلم يأتي بها في خطبه والتقدير مهما يكن من شيء بعد البسملة وما
بعدها **فهذه** المؤلفة الحاضرة ذهنا ان الفت بعد الخطبة وخارجا
ايضا ان الفت قبلها **رسالة لطيفة في علم المنطق** وهو آلة
قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطا في الفكر وموضوعه المعلومات
التصورية والتصديقية وفائدته الاحتراز عن الخطا في الفكر **أوردنا
فيها ما يجب** اصطلاحا **استحضاره لمن يبتدئ في شيء من العلوم**
فقد قال الغزالي من لا معرفة له بالمنطق لا ثقة بعلمه وسماه معيار العلوم
وحصر المصنف المقصود في رسالته في خمسة ابحاث بحث الالفاظ وبحث
الكليات الخمس وبحث التصورات وبحث القضايا وبحث التناقض **مستعينا
بالله تعالى** أي طالبا منه المعونة على اكمالها **انه مفيض الخير والجود**
أي المعطاء على عباده **ايساغوجي** هو لفظ يوناني معناه
الكليات الخمس الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام وقيل

معناه المدخل اي مكان الدخول في المنطق سمي ذلك به باسم الحكيم الذي
استخرجه ودونه وقيل باسم متعلم كان يخاطبه معلمه في كل مسئلة بقوله
يا ايساغوجي الحال كذا وكذا وفي نسخ هذا الكتاب اختلاف كثير
ولما كانت معرفة الكليات الخمس تتوقف على معرفة الدلالات الثلاث
المطابقة والتضمن والالتزام واقسام اللفظ بدا ببيانها فقال **اللفظ**
الدال بالوضع وهو ما وضع لمعنى يدل بتوسط الوضع **على** تمام **ما**
وضع له بالمطابقة لمطابقته اي موافقته له من قولهم طابق النعل
النعل اذا توافقتا **و** يدل **على جزئه** اي على جزء ما وضع **له**
بالتضمن لتضمن المعنى لجزئه **ان كان له جزء** بخلاف البسيط كالنقطة
وعلى ما يلازمه اي ما يلازم ما وضع له **في الذهن بالالتزام**
لالتزام المعنى اي استلزامه له سواء لازمه في الخارج ايضا او لا
كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى احدهما
اي الحيوان او الناطق **بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة**
بالالتزام ودلالة العام على بعض افراده كجاء عبيدي مطابقة
لانه في قوة قضايا بعدد افراده اي جاء فلان وجاء فلان وهكذا
فسقط ما قيل انها خارجة عن الدلالات الثلاث لان بعض افراده ليس
تمام المعنى حتى تكون دلالته عليه مطابقة ولا جزءا حتى تكون تضمنا
ولا خارجا حتى تكون التزاما بل هو جزئي لانه في مقابلة الكلي لان
دلالة العموم من باب الكلية لا الكل والدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم
به العلم بشيء اخر والاول الدال والثاني المدلول فالدال هو الذي يلزم
من العلم به العلم بشيء اخر والمدلول هو الذي يلزم من العلم بشيء اخر العلم
به وقد بينتها في شرح اداب البحث **والدلالة** تنقسم الى **فعلية**
كدلالة الخط والاشارة **وعقلية** كدلالة اللفظ على لافظه **وطبعية**
كدلالة الانين على الوجع **ووضعية** وهي كون اللفظ بحيث متى اطلق
فهم منه المعنى وهي المرادة هنا ولما كانت الدلالة نسبة بين اللفظ والمعنى

بل بينهما

قوله لا للفظ وهو الجزء الذي لا يحكى بل فرض الذهن ... الخارج ... والوجود ... تركيبه الخبير ... الشيء لا ينقسم الوضع ... ا ه دسوقي

قوله ولما كانت معرفة الكليات الخمس الخ هنا اشارة الى جواب سؤال مقدر كانه قيل لم قدم بحث الدلالة واقسام اللفظ على الكليات مع ان المقصود الاصلي انما هو البحث عنها وبيانها لان المنطقي من حيث انه منطقي انما يبحث عما يتعلق بالاذهان لا عما يتعلق باللسان فذكر بحث الالفاظ والدلالات ليس من مباحثه وحاصل الجواب تسليم السؤال ولكن لما كان ايصال تلك المعاني والمفهومات الى الذهن تعليما متوقفا على الالفاظ تعين عليهم ذكرها وتقسيمها الى مفرد ومركب ثم ان تلك الالفاظ لما كانت استفادة المعاني منها لا من ذاتها بل من حيث دلالتها تعرضوا لبحث الدلالة واقسامها

فائدة انواع توقف الشيء على الشيء خمسة توقف شرعي وتوقف شعوري وتوقف وجودي وتوقف تاثيري وتوقف شرطي فالاول كتوقف الكتاب على مقدمته والثاني كتوقف المعرف على تعريفه والثالث كتوقف ماهية الصلوة على اركانها والرابع كتوقف المعلول على علته الفاعلية كالنجار بالنظر للسرير والخامس كتوقف الصلوة على الطهارة مثلا ومن الاول ما صنع المصنف من اللفظ معطوف على معرفة وتقدم الدلالة على اقسام اللفظ لان الاستفادة من الالفاظ من حيث دلالتها لا مطلقا ا ه دسوقي

بل بينهما وبين السامع اعتبرت اضافتها تارة الى اللفظ فتفسر بذلك
وتارة الى المعنى فتفسر بفهم المعنى منه اي انفهامه وتارة الى السامع
فتفسر بفهمه المعنى اي انتقال ذهنه اليه وافهم قوله اذ كان ذلك
جزأ ان المطابقة لا تستلزم التضمن وكذا لا تستلزم الالتزام خلافا
للفخر الرازي واما التضمن والالتزام فيستلزمان المطابقة ضرورة
ودلالة المطابقة لفظية لانها بمحض اللفظ والاخريان عقليتان
لتوقفهما على انتقال الذهن من المعنى الى جزئه او لازمه وقيل
وضعيتان وعليه اكثر المناطقة واللوازم ثلاثة لازم ذهنا وخارجا
كقابل العلم وصنعة الكتابة للانسان ولازم خارجا فقط كسواد الغراب
والزنجي ولازم ذهنا فقط كالبصر للعمى والمعتبر في دلالة الالتزام
اللزوم الذهني كما ذكره المصنف كغيره لان اللزوم الخارجي لو جعل شرطا
لم تتحقق دلالة الالتزام بدونه لامتناع تحقق المشروط بدون الشرط
واللازم باطل فكذا الملزوم لان العدم كالعمى يدل على الملكة كالبصر التزاما
لان العمى عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا مع ان بينهما معاندة
في الخارج **ثم اللفظ** الدال **اما مفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه**
دلالة على جزء معناه بان لا يكون له جزء كق علما او يكون له جزء
لا معنى له **كالانسان** او له جزء ذو معنى لكن لا يدل عليه كعبد
الله علما لانسان لان المراد ذاته لا العبودية والذات الواجب
الوجود او له جزء ذو معنى دال عليه لكن لا يكون مرادا كالحيوان الناطق
علما لانسان لان المراد ذاته لا الحيوانية والناطقية **واما مؤلف**
وهو الذي لا يكون كذلك بان يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه
كرامي الحجارة لان الرامي مراد الدلالة على ذات ثبت لها الرمي
والحجارة مرادة الدلالة على جسم معين وقدم المفرد على المؤلف
لانه مقدم طبعا فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع ولان قيوده عدمية
والعدم مقدم على الوجود واراد بالمؤلف المركب فالقسمة ثنائية
ومن اراد به ما هو اخص منه فالقسمة عنده ثلاثية مفرد وهو ما لا

ه بقي ان الشارح لم يبين ... التضمن ... حاصله ان التضمن لا يستلزم الالتزام لجواز ان لا يكون هناك لازم والالتزام لا يستلزم التضمن لجواز ان يكون المعنى الاخص ... بسيطا اذ لا يكون له جزء هناك الالتزام بلا تضمن ا ه صبان

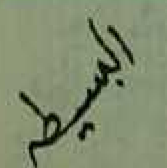
ه فان قال ان المطابقة مستلزمة للالتزام لان تصور كل ماهية يستلزم انها ليست غيرها ... انها ليست غير نفسها ... لا نسلم ان تصور كل ماهية يستلزم انها ليست غير نفسها اذ كثيرا ما نتصور الماهيات ولا يخطر ببالنا غيرها فضلا عن كونها ليست غيرها لان خطور الغير بالبال اقرب من خطور سلب الغير عن النفس فاذا لم يخطر الاقرب فالابعد اولى ... من هذا التقرير تبين ان التضمن لا يستلزم الالتزام لان لازم الجزء لازم الكل وقد علمنا ان الكلام لا يجب ان يستلزم شيئا فكذا جزؤه ا ه ذهبي بحروفه

يدل جزؤه على شيء كزيد ومركب وهو ما لجزئه دلالة على غير المعنى
المقصود كعبد الله علما ومؤلف وهو ما دل جزؤه على جزء معناه
والمراد بالارادة الارادة الجارية على قانون اللغة حتى لو اراد احد
بالف الانسان مثلا معنى لا يلزم ان يكون مؤلفا والالفاظ الموضوعة للدلالة
على ضم شيء لآخر ثلاثة التركيب والتاليف والترتيب فالتركيب ضم الاشيا
مؤتلفة كانت اولا لها رتبة الوضع اولا فهو اعم من الاخرين مطلقا والتاليف
ضمها مؤتلفة سوا كانت مرتبة الوضع كما في الترتيب وهو جعلها
بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى البعض بالتقدم
والتاخر في الرتبة العقلية وان لم تكن مؤتلفة ام لا فهو اعم من الترتيب
من وجه واخص من التركيب مطلقا وبعضهم جعل الترتيب اخص مطلقا
من التاليف ايضا وبعضهم جعلها مترادفين **والمفرد** بالنظر الى معناه
اما كلي وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه من حيث
انه متصور عن **وقوع الشركة فيه** بحيث يصح حمله على كل فرد من افراده
كالانسان فان مفهومه اذا تصور لم يمنع من صدقه على كثيرين
سوا وجدت افراده في الخارج وتناهت كالكواكب ام لم تتناه
كنعمة الله ام لم توجد فيه لامتناعها في الخارج كالجمع بين الضدين
او لعدم وجودها وان كانت ممكنة كجبل من ياقوت وبحر من زيبق
ام وجد منها فرد واحد سوا امتنع وجود غيره كالاله اي المعبود بحق
اذ الدليل الخارجي قطع عرق الشركة عنه لكنه عند العقل لم يمتنع
صدقه على كثيرين والالم يفتقر الى دليل اثبات الوحدانية ام امكن
كالشمس اي الكوكب النهاري المضيء اذ الموجود منها واحد ويمكن ان
يوجد منها شموس كثيرة ثم الكلي ان استوى معناه في افراده
فمتواطئ كالانسان وان تفاوت فيها بالشدة او التقدم فمشكك
كالبياض فان معناه في الثلج اشد منه في العاج والوجود فان
معناه في الواجب قبله في الممكن واشد منه فيه **واما جزئي**
وهو الذي يمنع نفس تصوره مفهومه ذلك اي وقوع

الشركة

الشركة فيه كزيد علما فان مفهومه من حيث وضعه له اذا
تصور منع ذلك ولا عبرة بما يعرض له من اشتراك لفظي وقدم
الكلي على الجزئي لان قيوده عدمية نظير ما مر ولانه المقصود بالذات
عند المنطقي لانه مادة الحدود والبراهين والمطالب بخلاف الجزئي
والكلي اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته كالحيوان
بالنسبة الى الانسان والفرس فانه داخل فيهما لتركب الانسان
من الحيوان والناطق والفرس من الحيوان والصاهل **واما عرضي**
وهو الذي يخالفه اي لا يدخل في حقيقة جزئياته **كالضاحك**
بالنسبة الى الانسان لما مر انه مركب من الحيوان والناطق
فالضاحك خارج عنه وعلى هذا فالماهية عرضية وقد يطلق الذاتي
على ما ليس بعرضي فتكون الماهية ذاتية واعترض بان الذاتي منسوب
الى الذات فلو كانت ذاتية لزم نسبة الشيء الى نفسه واجيب بان
هذه التسمية اصطلاحية لا لغوية وبان الذات كما تطلق على الحقيقة
تطلق على ما صدقها ويكون نسبة الحقيقة الى ما صدقها ثم
اخذ في بيان الكليات الخمس وبدا بالذاتي منها فقال **والذاتي**
اما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة كالحيوان
بالنسبة الى انواعه نحو **الانسان والفرس وهو الجنس** لانه
اذا سئل عن الانسان والفرس بما هما كان الحيوان جوابا عنهما لانه
تمام ماهيتهما المشترك بينهما واذا سئل عن كل منهما لم يصح ان
يكون جوابا عنه لانه ليس بتمام ماهيته فلا يجاب به بل بتمامها وتمامها
في الاول الحيوان الناطق وفي الثاني الحيوان الصاهل والمسؤول عنه
بما منحصر في اربعة في واحد كلي نحو ما الانسان وواحد جزئي
نحو ما زيد وكثير متماثل الحقيقة نحو ما زيد وعمرو وبكر وكثير مختلفها
نحو ما الانسان والفرس والشاة والجواب عن الاربعة منحصر في
ثلاثة اجوبة لاشتراك الثاني والثالث في جواب واحد
ويرسم الجنس **بانه كلي** دخل فيه سائر الكليات **مقول على كثيرين**

مختلفين بالحقائق خرج به النوع لانه مقول على كثيرين متفقين
بالحقائق في جواب ماهو خرج به الفصل والخاصة والعرض العام
اذ الاولان انما يقالان في جواب اي شئ هو والثالث لا يقال في
الجواب اصلا لانه ليس ماهية لما هو عرض له حتى يقال في جواب ماهو
ولا مميزا له حتى يقال في جواب اي شئ هو واما الجزئي فلم يدخل في الكلي
حتى يحتاج الى اخراجه بمقول على كثيرين كما زعمه جماعة والجنس
اربعة اقسام عال وهو الذي تحته جنس و ليس فوقه
جنس كالجوهر على القول بجنسيته ومتوسط وهو الذي فوقه جنس
وتحته جنس كالجسم النامي وسافل وهو الذي فوقه جنس وليس تحته جنس
كالحيوان لان الذي تحته انواع لا اجناس ومنفرد وهو الذي ليس فوقه
جنس وليس تحته جنس قالوا ولم يوجد له مثال واما مقول في جواب
ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان بالنسبة
الى افراده نحو زيد وعمرو وهو النوع لانه اذا اسئل عن زيد وعمرو
وبما هما كان الانسان جوابا عنهما لانه تمام ماهيتهما المشتركة
بينهما واذا سئل عن كل واحد منهما كان جوابا ذلك ايضا لانه تمام
ماهيته المختصة به ويرسم النوع بانه كلي دخل فيه سائر
الكليات مقول على كثيرين مختلفين بالعدد
دون الحقيقة خرج به الجنس في جواب ماهو خرج
به الفصل والخاصة والعرض العام مع ان الثالث يخرج بما خرج
به الجنس ايضا لكن الانسب اخراجه بما خرجت به الخاصة
لتشاركهما في العرضية والنوع قسمان اضافي وهو المندرج
تحت جنس وحقيقي وهو ما ليس تحته جنس كالانسان فبينهما
عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في نحو الانسان فانه نوع
اضافي لاندراجه تحت جنس وهو الحيوان وحقيقي اذ ليس تحته
جنس وينفرد الاضافي بنحو الجسم النامي فانه فوقه جنس وهو
الجسم المطلق وتحته جنس وهو الحيوان وينفرد الحقيقي بالماهية



البسيطة كالعقل المطلق عند الحكماء على القول بنفي جنسية الجوهر واما
غير مقول في جواب ماهو بل مقول في جواب اي شئ هو في ذاته
اي جوهره وهو الذي يميز الشئ ولو في الجملة عما شاركه
في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو اي المقول في جواب
ذلك الفصل وذلك لانه اذا اسئل عن الانسان باي شئ هو في ذاته كان
الناطق جوابا عنه لانه تميزه عما شاركه في الجنس وتبع في اقتصاره
على قوله في الجنس المتقدمين بناء على ان كل ماهية لها فصل فلها جنس
وذهب المتاخرون الى زيادة او في الوجود ومبنى الخلاف على جواز
تركب الماهية من امرين متساويين وعدمه فمن جوز
تركبها من ذلك زاد ما ذكر ومن لا فلا ويرسم الفصل بانه كلي
دخل فيه سائر الكليات يقال على الشئ في جواب اي شئ هو
في ذاته خرج به الجنس والنوع لانهما يقالان في جواب ماهو والعرض
العام لانه لا يقال في الجواب اصلا كما مر والخاصة لانها انما تميز الشئ
في عرضه لا في ذاته والفصل قسمان قريب وهو ما يميز الشئ عن جنسه
القريب كالناطق بالنسبة الى الانسان وبعيد وهو ما يميز الشئ
في الجملة عن جنسه البعيد كالحساس بالنسبة الى الانسان
فان قلت يلزم ان يكون الجنس فصلا لانه يميز هذا التمييز قلت
لا بعد فيه اذا اتى به في جواب اي شئ هو في ذاته بخلاف ما
اذا اتى به في جواب ماهو فله اعتباران بحسب السؤال ثم ثنى
بالعرضي فقال واما العرضي فاما ان يمتنع انفكاكه عن
الماهية وهو العرض اللازم كالضاحك بالقوة بالنسبة
الى الانسان وكل واحد منهما اما ان يختص بحقيقة واحدة
وهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل بالنسبة الى الانسان
لانه بالقوة لازم لماهية الانسان مختص بها وبالفعل مفارق
لها مختص بها وهذا مذهب المتاخرين واما المتقدمون فشرطوا

ان تكون الخاصة لازمة غير مفارقة لانها التي يُعرَّف بها ويرسم الخاصة
بانها كلية دخل فيها سائر الكليات تقال على ما تحت حقيقة
واحدة فقط من الافراد قولا عرضيا خرج به الجنس والعرض العام
لانهما يقالان على حقائق والنوع والفصل لان قولهما على ما تحتهما
ذاتي لا عرضي ولا حاجة الى قوله فقط بعد واحدة والخاصة قد
تكون للجنس كاللون للجسم وقد تكون للنوع كالضاحك للانسان
وكل خاصة لنوع خاصة لجنسه ولا ينعكس واما الرابع كل من
العرض اللازم والمفارق حقائق فوق حقيقة واحدة وهو
العرض العام كالمتنفس بالقوة والفعل بالنسبة للانسان وغيره
من الحيوانات لانه بالقوة لازم لماهيات الحيوانات وبالفعل مفارق
لها وعلى التقديرين هو غير مختص بواحدة منها ويرسم بانه كلي
دخل فيه سائر الكليات يقال على ما تحت حقائق مختلفة
قولا عرضيا خرج به الجنس لان قوله على ما تحته ذاتي لا عرضي
والنوع والفصل والخاص لانها لا تقال الا على حقيقة واحدة .
قيل وانما كانت هذه التعريفات رسوما للكليات لجواز ان يكون
لها ماهيات وراء تلك المفهومات التي ذكرناها ملزومات مساوية
لها بحيث لم تتحقق الماهيات اطلق على تلك المفهومات الرسم قال
العلامة الرازي وهذا بمعزل عن التحقيق لان الكليات امور
اعتبارية حصلت مفهوماتها ووضعت اسماؤها بازائها فليس
لها معان غير تلك المفهومات فتكون هي حدودا على ان عدم العلم
بانها حدود لا يوجب العلم بانها رسوم فكان المناسب ذكر التعريف
الذي هو اعم واعلم ان غرض المنطقي معرفة ما يوصل الى التصور
وهو القول الشارح او الى التصديق وهو الحجة ولكل منهما مقدمة
ولما فرغ من مقدمة الاول اخذ في بيانه فقال القول
الشارح سمي به لشرحه الماهية ويقال له التعريف ومعرف

بلغ

الشيء

٥

الشيء ما يستلزم معرفته معرفته والتعريف اما حد او رسم
وكل منهما اما تام او ناقص ودليل حصره في الاربعة انه اما ان يكون
بجميع الذاتيات فهو الحد التام او ببعضها فالحد الناقص او بالجنس
القريب والخاصة فالرسم التام او بغير ذلك فالرسم الناقص وبقي
خامس وهو التعريف اللفظي وهو ما انبا عن الشيء بلفظ اظهر
مرادف مثل العقار الخمر وقد اخذ في بيان الاربعة فقال الحد
قول دال على ماهية الشيء اي حقيقته الذاتية وهو الذي
يتركب من جنس الشيء وفصله القريبين كالحيوان
الناطق بالنسبة الى الانسان لانك اذا قلت ما الانسان
فيقال الحيوان الناطق وكالجنس القريب حده كقولك في حد
الانسان هو الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة الناطق
وهو اي الذي يتركب مما ذكر الحد التام اما كونه حدا فلان
الحد لغة المنع وهو مانع من دخول الغير فيه واما كونه تاما فلذكر
جميع الذاتيات فيه وخرج بذكر ماهية الشيء الرسم فانه انما يدل
على اثاره كما سياتي وكلامه يدل على تخصيص الحد بذوات
الماهيات المركبات فتخرج البسائط فانها انما تعرف
بالرسوم لا بالحدود ويعتبر في الحد التام تقديم الجنس على الفصل
لان الفصل مفسر له ومفسر الشيء متاخر عنه قيل لا يمكن تعريف
الحد لئلا يلزم التسلسل واجيب بمنع لزومه لان حد الحد نفس الحد
كما ان وجود الوجود نفس الوجود بمعنى ان حد الحد من حيث فقد
انه حد مندرج في الحد وان امتاز عنه باضافته اليه والحد
الناقص وهو الذي يتركب من جنس الشيء البعيد وفصله
القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان اما كونه حدا
فلما مر واما كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع الذاتيات فيه والرسم
التام وهو الذي يتركب من جنس الشيء القريب وخواصه

اللازمة له كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان
اما كونه رسما فلان رسم الدار اثرها ولما كانت التعريف بالخاصة
اللازمة التي هي من اثار الشيء كان تعريفا بالاثر واما كونه
تاما فلمشابهته الحد التام من حيث انه وضع فيه الجنس القريب
وقيد بامر يختص بالشيء والرسم الناقص وهو الذي
يتركب من عرضيات تختص جملتها وان لم تختص
كل منها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان
انه ماش على قدميه عريض الاظفار بادي
البشرة مستقيم القامة ضاحك بالطبع اما كونه
رسما فلما مر واما كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع اجزاء الرسم التام
وبقيت اشياء يختلف فيها منها التعريف بالعرض العام مع
الفصل كالماشي الناطق بالنسبة للانسان او بالفصل وحده
او مع الخاصة كالناطق او الناطق الضاحك بالنسبة للانسان
او بالخاصة وحدها والاكثرون على ان كلا منها حد ناقص ومنها
التعريف بالعرض العام مع الخاصة كالماشي الضاحك بالنسبة للانسان
او بالخاصة وحدها المساوية للمرسوم والاكثرون على ان كلا منهما
رسم ناقص واعترض بان التعريف بالرسم ممتنع لان الخارج انما
يعرف الشيء اذا عرف اختصاصه به وفيه دور لتوقف معرفة
كل منهما حينئذ على معرفة الاخر واجيب بمنع الحصر المذكور لجواز
ان يكون بين الشيء ولازمه ملازمة بينة بحيث ينتقل
الذهن منه اليه لتحقق اختصاصه به في الواقع وان لم يعرف
وبما تقرر علم ان التعريف لا يكون بغير القول كالاشارة والخط
ثم اخذ في بيان الحجة ومقدماتها مبتدئا بمقدماتها فقال
القضايا جمع قضية ويعبر عنها بالخبر القضية قول دخل
فيه الاقوال التامة والناقصة يصح ان يقال لقائله

انه

انه صادق فيه او كاذب خرج به الاقوال الناقصة والانشائية
من الامر والنهي والاستفهام وغيرها والمراد بالقول هنا المركب
تركيبا لفظيا في القضية اللفظية او عقليا في القضية العقلية وهي
اي القضية اما حملية وهي التي يكون طرفاها مفردين بالفعل
او بالقوة موجبة كانت كقولنا زيد كاتب او سالبة كقولنا زيد
ليس بكاتب وسميت حملية باعتبار طرفها الاخير واما شرطية
وهي التي لا يكون طرفاها مفردين وهي اما متصلة وهي التي يحكم فيها
بصدق قضية او لا صدقها على تقدير اخرى والاولى موجبة كقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والثانية سالبة كقولنا
ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود وسميت شرطية لوجود حرف
الشرط فيها ومتصلة لاتصال طرفيها صدقا ومعية واما شرطية
منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين او بنفيه والاولى
موجبة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا او فردا والثانية
سالبة كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان اسود او كاتبا
وسميت شرطية لوجود الربط الواقع بين طرفيها بالعناد
ومنفصلة لوجود حرف الانفصال فيها وهو اما الذي صير القضيتين
قضية واحدة وللقضية ثلاثة اجزاء فالجزء الاول من الحملية يسمى
موضوعا لانه وضع ليحكم عليه بشيء والثاني محمولا لحمله على شيء
والثالث النسبة الرابطة والرابطة تارة الواقعة بينهما وقد يدل
عليها بلفظ واللفظ الدال عليها يسمى رابطة لدلالته على النسبة
الرابطة تارة والرابطة تارة تكون اسما كلفظ هو وتسمى رابطة غير
زمانية وتارة تكون فعلا ناقصا للابتدا ككان ووجد
وتسمى رابطة زمانية فالحملية باعتبار الرابطة اما ثنائية
او ثلاثية لانها ان ذكرت فيها فثلاثية وان حذفت لشعور الذهن
بمعناها او لعدم الاحتياج اليها كقام زيد فثنائية والمراد بالجزء

الاول المحكوم عليه وان ذكر اخرا وبالثاني المحكوم به وان ذكر اولا
نحو عندي درهم والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما لتقدمه
لفظا او حكما والثاني تاليا لتلوه الاول اي تبعيته له والمراد بالاول
الطالب للصحبة وان ذكر اخرا وبالثاني المطلوب لها وان ذكر اولا كما مر
نظيره والقضية بحسب ايقاع النسبة وانتزاعها اما موجبة
كقولنا زيد كاتب واما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب والموجبة
اما محصلة وهي الوجودية او معدولة وهي ما ليست كذلك وسميت
معدولة لان حرف السلب عدل به عن اصل موضوعه وهو السلب
وجعل جزء حكم ما بعده فقيل في الموجبة المعدولة موجبة ثم المحصلة اما
محصلة طرفيها بان يكونا وجوديين او محصلة بالموضوع فقط او بالمحمول
فقط والمعدولة كذلك فمحصلة الطرفين نحو كل انسان كاتب ومعدولتهما
نحو كل لا انسان لا كاتب ومحصلة الموضوع المعدولة المحمول نحو كل
انسان هو لا كاتب لان كل انسان وجودي حكم عليه بامر عدمي
ومحصلة المحمول المعدولة الموضوع نحو كل لا حيوان جماد لان جماد امر
وجودي حكم به على امر عدمي والسالبة ايضا اما محصلة او معدولة
وكل منهما اما بطرفيها او بالموضوع فقط او بالمحمول فقط فمحصلة الطرفين
نحو الانسان ليس بكاتب لان طرفيها وجوديان وقد سلب فيها
امر وجودي عن وجودي ومعدولتهما نحو كل ما كان غير كاتب
ليس غير ساكن الاصابع لانه سلب فيها امر عدمي عن امر عدمي
ومحصلة الموضوع المعدولة المحمول نحو الانسان ليس غير كاتب
فحرف السلب الثاني جزء من المحمول وبه صار المحمول عدميا والاول
خارج عن المحمول وهو الدال على قطع النسبة بين الطرفين مع
ومحصلة المحمول المعدولة الموضوع نحو كل ما ليس بحيوان ليس بانسان
ومرادهم عند الاطلاق بالمحصلة ما لا عدول فيها اصلا وهي
محصلة الطرفين وبالمعدولة ما فيها عدول سواء كانت بطرفيها

ام باحدها

ام باحدهما واعلم ان الموجبة محصلة كانت او معدولة تقتضي
وجود الموضوع بخلاف السالبة وكل ذلك مبسوط في المطولات
وكل واحدة منهما اي من الموجبة والسالبة اما مخصوصة
كما ذكرنا في المثالين المذكورين انفا وسميت مخصوصة لخصوص
موضوعها ويقال لها شخصية لتشخص موضوعها واما
كلية مسورة كقولنا في الموجبة كل انسان كاتب و
في السالبة لا شيء من الانسان بكاتب سميت كلية لدلالتها
على كثيرين ومسورة لاشتمالها على السور الذي هو اللفظ الدال
على كمية افراد الموضوع حاصرا لها محيطا بها وهو ماخوذ من سور
البلد المحيط به والسور في الكلية الموجبة كل وال الاستغراقية
او العهدية وفي السالبة لا شيء ولا واحد واما جزئية
مسورة كقولنا في الموجبة بعض الانسان كاتب وفي
السالبة بعض الانسان ليس بكاتب سميت جزئية لدلالتها
على بعض افراد الكلي ومسورة لاشتمالها على السور وهو في الجزئية
الموجبة بعض وواحد وفي السالبة ليس بعض وبعض ليس وليس
كل والمسورة تسمى محصورة كلية كانت او جزئية واما
ان لا يكون كل من الموجبة والسالبة كذلك اي لا مخصوصة
ولا كلية ولا جزئية وتسمى مهملة لاهمال بيان كمية الافراد
فيها كقولنا في الموجبة الانسان كاتب وفي السالبة الانسان
ليس بكاتب والمهملة في قوة الجزئية والشخصية في حكم الكلية
ولهذا اعتبرت في كبرى الشكل الاول نحو هذا زيد وزيد انسان
وزاد بعضهم قسما رابعا يسمى الطبعية وهي التي لم يبين فيها
كمية الافراد ولم تصلح لان تصدق كلية ولا جزئية كقولنا الحيوان
جنس والانسان نوع وانما تركها الاكثرون لانها ليست بمعتبرة
في العلوم هذا كله في الحملية واما الشرطية فالحكم فيها بالاتصال

والانفصال ان كان على وضع معين نحو ان جئتني الآن اكرمتك و زيد
الآن اما كاتب او غير كاتب مخصوصة او على جميع الاوضاع الممكنة
نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و دائما اما ان يكون
العدد زوجا او فردا محصورة كلية او على بعضها الغير المعين نحو
قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وقد يكون اما ان يكون
الشيء حيوانا او ابيض مخصوصة جزئية والا فمهملة نحو ان كانت
الشمس طالعة فالارض مضيئة واما ان يكون العدد زوجا
او فردا وسور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما وحيثما ومتى
ومتى ما وفي المنفصلة دائما وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة
وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون وسور السالبة الجزئية فيهما
قد لا يكون وبالجملة فالاوضاع هنا بمنزلة افراد الموضوع في الحملية
واعلم انه قد جرت عادة القوم بانهم يعبرون عن الموضوع بج
وعن المحمول بب فيقولون كل ج ب دون كل انسان حيوان
مثلا للاختصار ولدفع توهم انحصار جزئيات الاحكام في
مادة والخطب يسير فلهذا التزم المصنف وانه كما لا بد للقضية
من احكام لا بد لها من كيفية في الواقع وتسمى مادة فان ذكر فيها
لفظ يدل عليها تسمى جهة وسميت القضية موجهة وهي اما
ضرورية نحو كل انسان حيوان بالضرورة او دائمة نحو كل انسان
حيوان دائما او لا وتتعدد القضايا بحسب ذلك وحصرها
المتأخرون في ثلاثة عشر قضية ترجع الى اربعة اقسام الاول
الضروريات الخمس الضرورية المطلقة والمشروطة العامة والمشروطة
الخاصة والوقتية والمنتشرة الثاني الدوائم الثلاث الدائمة المطلقة
والعرفية العامة والعرفية الخاصة الثالث الممكنات الممكنة
العامة والممكنة الخاصة الرابع المطلقات الثلاث المطلقة العامة
والوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية وبيان هذه

نسبته

القضايا

8

القضايا مع امثلتها و تمييز بسيطها من مركبها مذكور في
المطولات ولما فرغ من تقسيم الحملية اخذ في تقسيم الشرطية متصلة
كانت او منفصلة فقال **والمتصلة اما لزومية** وهي التي
يحكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق اخرى لعلاقة بينهما
توجب ذلك وهي ما بسببه يستلزم المقدم التالي كالعلية
والتضايف اما العلية فبان يكون المقدم علة للتالي **كقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود** او معلولا له كقولنا
ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة او يكونا معلولي علة واحدة
كقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم مضيء اذ وجود النهار واضاءة
العالم معلولان لطلوع الشمس واما التضايف فبان يكون كل منهما
مضافا للآخر كقولنا ان كان زيد ابا عمرو كان عمرو ابنه **واما
اتفاقية** وهي التي يكون الحكم فيها بما ذكر لا لعلاقة توجبه بل لمجرد
الصحبة والازدواج **كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار
ناهق** اذ لا علاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الحمار حتى تستلزم
احداهما الاخرى بل توافقا على الصدق هنا **والمنفصلة اما
حقيقية** وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقا وكذبا
كقولنا العدد اما زوج واما فرد وهي مانعة الجمع والخلو
معا كما ذكرنا في المثال لان طرفي القضية فيه لا يجتمعان ولا يرتفعان
واما مانعة الجمع فقط اي دون الخلو وهي التي يحكم فيها بالتنافي
بين طرفيها صدقا فقط **كقولنا هذا الشيء اما شجر او حجر**
اذ يستحيل كون الشيء شجرا وحجرا فلا يجتمع الطرفان على الصدق
ويجوز ارتفاعهما معا كأن يكون الشيء حيوانا **كقولنا واما
مانعة الخلو فقط** اي دون الجمع وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين
طرفيها كذبا فقط **كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما
ان لا يغرق** اذ يستحيل كونه غير البحر ويغرق فلا يرتفعان

منفصلة حقيقية

العدد اما زوج واما فرد لكنه زوج

نقيض المقدم

عين التالي

منفصلة مانعة الجمع

نقيض التالي

عين المقدم

عين التالي لكنه اسود نقيض المقدم فليس بابيض

منفصلة مانعة الخلو اما ان يكون زيد في البحر واما لا يغرق لكنه ليس في البحر فلا يغرق

قوله[٧] أتم منه في الاخرتين اي لكونها اعم بحسب تحقق جانبي الصدق والكذب ۞

ويجوز اجتماعها على الصدق بان يكون في البحر ولا يغرق وسميت
الاولى حقيقية لان التنافي بين طرفيها أتم منه في الاخرتين والثانية
مانعة جمع لاشتمالها على منع الجمع بين طرفيها في الصدق والثالثة
مانعة خلو لاشتمالها على منع الخلو بين طرفيها في الكذب اذ الواقع
لا يخلو عن احدهما[٣] ومرادهم بالبحر ما يمكن الغرق فيه عادة من ما
ل سائر المائعات لا البحر نفسه فلا يتوهم اجتماع الطرفين في الكذب
بان يكون زيد في بئر او حوض ويغرق **وقد تكون المنفصلات**
الثلاث اي كل منها **ذات اجزا** كما تكون ذات جزأين **كما مر كقولنا**
العدد اما زائد او ناقص او مساو لانه حكم فيه بان هذا الجمع لا يجتمع[٤]
على عدد واحد ولا يخلو العدد عن احدها واورد عليه ان طرفي الحقيقة
ومانعة الخلو لا يرتفعان وهنا يرتفعان لان قولك مساو يرتفع[٧]
معه زائد او ناقص واجيب بان المرتفعين وان تعددا لفظا
فهما متحدان معنى والاصل العدد اما مساو او غير مساو ولكن غير
المساوي اما زائد او ناقص فالعناد حقيقة انما هو بين المساوي
وغيره وهذان لا يرتفعان واعلم ان كلا من المتصلات
والمنفصلات يتألف من حمليات او من شرطيات او منهما[٥] اهـ
وامثلتها مع بيان اقسامها مذكورة في المطولات ومن الاصطلاحات
المنطقية التناقض وقد اخذ في بيانه رحمه فقال **والتناقض**
هو اختلاف قضيتين خرج به اختلاف مفردين واختلاف قضية
ومفرد **بالايجاب والسلب** خرج به الاختلاف بالاتصال والانفصال
وبالكلية والجزئية وبالعدول والتحصيل وبغير ذلك[٩] **بحيث يقتضي**
الاختلاف **لذاته ان تكون احداهما** اي احدى القضيتين **صادقة**
والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب فانه صدق
صادق بما ذكر وخرج بالحيثية المذكورة الاختلاف بالايجاب
والسلب لا بهذه الحيثية المذكورة نحو زيد ساكن زيد ليس بمتحرك

لانها

قوله[٣] اذ الواقع لا يخلو عن احدهما اي الكون في البحر وعدم الغرق واذا لم يخل الواقع من احدهما الزم ان لا يخلو ن بد عنهما ح ق ۞

قوله[٤] لا يجتمع على عدد واحد ولا يخلو الخ اي في حقيقية قوله[٧] يرتفع معه الخ اي وناقص يرتفع معه زائد ومساو وزائد يرتفع معه ناقص ومساو ۞ ع ل

تدح

بلغ

[٩] اي كالحملية والشرطية ۞

قوله هذا ايساغوجي اشار بهذا الى ان ايساغوجي
خبر مبتدا محذوف واولى منه ان يكون مبتدا خبره محذوف اي مما يجب
استحضاره ۞ وانما كان اولى لما فيه من بقاء الركن الاعظم وهو
ترجمة اي هذا باب بيان ايساغوجي ۞ وهو لفظ يوناني قيل
انه مركب من ثلاث كلمات في لغتهم ايس واغو واجي وقيل اك
بالكاف قلبت الكاف جيما فصار جي ومعنى الاول بالقرينة
انت ومعنى الثاني انا ومعنى الثالث شمه اي اجلس
انا وانت هناك نبحث في الكليات الخمس ۞ ثم نقلها المناطقة
وجعلوها اسما للكليات الخمس ۞ وقيل سميت باسم متعلم حكيم
وذلك ان حكيما من الحكما استخرج الكليات الخمس وجعلها عند
شخص يقال له ايساغوجي فطالعها فلم يقدر على استخراجها
فقراها على ذلك الحكيم فصار ذلك الحكيم يقول يا ايساغوجي
الحال كذا وكذا ۞ وقيل باسم الحكيم الذي استخرجها ودونها
ثم نقل ذلك وجعل علما لها ۞ والوجه المشهور في تسميته بذلك
ان ايساغوجي في الاصل اسم للورد الذي له خمس اوراق ۞
ثم نقل الى هذه الكليات الخمس لمناسبة بين المنقول
والمنقول اليه فيكون تسمية للشيء باسم شبيهه ۞ بجوفه دلي



لانهما صادقتان وبقوله لذاته الاختلاف بالحيثية المذكورة
لا لذاته نحو زيد انسان زيد ليس بناطق اذ الاختلاف بين
هاتين القضيتين لا يقتضي ان تكون احداهما صادقة والاخرى
كاذبة لذاته بل بواسطة ان الاولى في قوة زيد ناطق وان الثانية
في قوة زيد ليس بانسان **ولا يتحقق ذلك** اي التناقض في
القضيتين المخصوصتين او المحصورتين **الا بعد اتفاقهما**
في ثمان وحدات **في الموضوع** اذ لو اختلفتا فيه نحو زيد
قائم بكر ليس بقائم لم تتناقضا لجواز صدقهما معا او كذبهما
وفي المحمول اذ لو اختلفتا فيه نحو زيد كاتب زيد ليس بشاعر
لم تتناقضا **وفي الزمان** اذ لو اختلفتا فيه نحو زيد نائم
اي ليلا زيد ليس بنائم اي نهارا لم تتناقضا **وفي المكان**
اذ لو اختلفتا فيه نحو زيد قائم اي في الدار زيد ليس بقائم
اي في السوق لم تتناقضا **وفي الاضافة** اذ لو اختلفتا فيها
نحو زيد أب أي لعمرو زيد ليس بأب أي لبكر لم تتناقضا **وفي القوة**
والفعل اذ لو اختلفتا فيهما بان تكون النسبة في احداهما بالقوة
وفي الاخرى بالفعل نحو الخمر في الدن مسكر أي بالقوة الخمر في الدن
ليس بمسكر اي بعضه الذي بالفعل لم تتناقضا **وفي الجزء والكل**
اذ لو اختلفتا فيهما نحو الزنجي اسود اي بعضه الزنجي ليس بأسود
اي كله لم تتناقضا **وفي الشرط** اذ لو اختلفتا فيه نحو الجسم مفرق
للبصر اي بشرط كونه ابيض الجسم ليس بمفرق للبصر اي بشرط
كونه أسود لم تتناقضا ورد المتاخرون هذه الوحدات
الى وحدتي الموضوع والمحمول لاستلزامهما البقية وردها
بعضهم الى وحدة واحدة وهي وحدة النسبة الحكمية حتى يكون
السلب واردا على النسبة التي ورد عليها الايجاب لانه اذا اختلف
شيء من الثمان اختلفت النسبة وكالموضوع والمحمول في الحملية

المقدم والتالي في الشرطية فيشترط اتفاق الشرطيتين طيتين
فيما ذكر لكن يعبر بدل الموضوع والمحمول بالمقدم والتالي ثم بين ما
يناقض كلا من الموجبة والسالبة فقال ونقيض الموجبة الكلية
انما هي السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان
وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة الكلية
انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شيء من الانسان بحيوان
وبعض الانسان حيوان لما ياتي في قوله والمحصورتان
وفي نسخة المحصورات والمراد المحصورتان لا يتحقق
التناقض بينهما بعد اتفاقهما في الوحدات السابقة الا
بعد اختلافهما في الكمية اي الكلية والجزئية لان
الكليتين قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء
من الانسان بكاتب والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض
الانسان كاتب بعض الانسان ليس بكاتب والنقيضان
لا يجتمعان ولا يرتفعان وهذان المثالان للحمليتين ومثال
الشرطيتين كلما كان الانسان كاتبا فالحمار ناهق ليس كلما كان
الانسان كاتبا فالحمار ناهق والمهملتان في قوة الجزئيتين كما مرت
الاشارة اليه ومن الاصطلاحات المنطقية العكس وهو ثلاثة اقسام
الاول عكس النقيض الموافق وهو هو تبديل الطرف الاول من القضية
بنقيض الثاني منها وعكسه مع بقاء الصدق والكيف اي السلب
والايجاب نحو كل انسان حيوان كل ما ليس بحيوان ليس بانسان الثاني
عكس النقيض المخالف وهو تبديل الطرف الاول من القضية بنقيض
الثاني والثاني بعين الاول مع بقاء الصدق دون الكيف نحو كل
انسان حيوان لا شيء مما ليس حيوانا بانسان ويسمى هذا مخالفا
لتخالف طرفيه ايجابا وسلبا والذي قبله موافقا لموافقته فيهما الثالث
العكس المستوي وهو المراد عند الاطلاق وعليه اقتصر المصنف فقال


العكس



العكس وهو ان تصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع
بقاء السلب والايجاب بحاله بمعنى ان الاصل ان كان موجبا
فيكون العكس موجبا او سالبا فسالبا ومع بقاء التصديق
والتكذيب بحاله وعبر بعضهم بالصدق والكذب وبعضهم بالصدق
فقط وهو الحق لان العكس لازم للقضية ولا يلزم من كذب
الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع
صدق عكسه وهو بعض الانسان حيوان بخلاف صدق الملزوم
يستحيل معه كذب اللازم وليس المراد بصدقهما في عبارة
البعض صدقهما في الواقع بل ان يكون الاصل بحيث لو فرض صدقه
لزم صدق العكس ومع هذا فالتعبير بالتصديق اولى منه بالصدق
لان التصديق لا يقتضي وقوع الصدق وعبارته قاصرة على الحملية
فلو قال وهو ان يصير الاول ثانيا والثاني اولا لكان اولى لتناوله
الشرطيات واعلم ان العكس يطلق كثيرا على القضية الحاصلة بتبديل
الموضوع بالمحمول وعكسه وان المراد بهما الموضوع والمحمول في الذكر
اعني وصفهما العنواني فلا يرد السؤال بان العكس لا يصير
ذات الموضوع محمولا ووصف المحمول موضوعا بل موضوع العكس ذات
المحمول ومحموله وصف الموضوع والموجبة الكلية لا تنعكس
كلية لئلا تنتقض عادة يكون المحمول فيها اعم من الموضوع اذ
يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان
انسان والا لصدق الاخص على جميع افراد الاعم وهو محال
بل تنعكس جزئية لانا اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق
بعض الحيوان انسان فانا نجد الموضوع شيئا موصوفا بالانسان
والحيوان وهو الحيوان الناطق فيكون بعض الحيوان انسانا ولانه
اذا صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان
والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بانسان فتلزم المنافاة

بين الانسان والحيوان فيصدق ليس بعض الانسان بحيوان وقد
كان الاصل كل انسان حيوان هذا خلف او يضم ذلك النقيض الى الاصل
لينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا كل انسان حيوان ولاشيء من الحيوان
بانسان ينتج لاشيء من الانسان بانسان وهو محال **والموجبة الجزئية**
ايضا تنعكس موجبة **جزئية بهذه الحجة** فعكس بعض الانسان
حيوان بعض الحيوان انسان لانا نجد شيأ موصوفا بالحيوان والانسان
فيكون بعض الحيوان انسانا ولانه اذا صدق بعض الانسان حيوان
لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان والا لصدق نقيضه وهو لاشيء من
الحيوان بانسان فيلزمه لاشيء من الانسان بحيوان وقد كان الاصل
بعض الانسان حيوان هذا خلف او يضم هذا النقيض الى الاصل
لينتج سلب الشيء عن نفسه كما مر **والسالبة الكلية تنعكس سالبة**
كلية وذلك اي انعكاسها كلية **بين بنفسه فانه اذا صدق**
قولنا لاشيء من الانسان بحجر صدق قولنا لاشيء من الحجر
بانسان والا لصدق نقيضه وهو بعض الحجر انسان وينعكس الى
قولنا بعض الانسان حجر وقد كان الاصل لاشيء من الحجر بانسان
هذا خلف او يضم هذا النقيض الى الاصل لينتج سلب الشيء
عن نفسه هكذا بعض الانسان حجر ولاشيء من الحجر بانسان لينتج
بعض الانسان ليس بانسان وهو محال وانما قال كلية ولم يقل كنفسها
لانه انما تعرض للعكس بحسب الكم دون الجهة والكلام عليه بحسبها
طويل يطلب من المطولات **والسالبة الجزئية لاعكس لها لزوما**
والا لانتقض بمادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول فيصدق
سلب الاخص عن بعض الاعم ولا يصدق سلب الاعم عن بعض
الاخص **فانه يصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان**
ولا يصدق عكسه وهو بعض الانسان ليس بحيوان لصدق نقيضه وهو
كل انسان حيوان والا لوجد الكل بدون الجزء وهو محال وقيد

قوله

قوله بهذه الحجة اي الفرض برهان الافتراض لانه المذكور في كلامه انتهى حفني

صوابه لاشيء من الانسان بحجر اه عليش

صوابه لاشيء من الانسان اه عليش

صوابه بعض الحجر انسان بحجر اه عليش

صوابه لاشيء من الانسان

قوله دون الجهة اي جهة القضية ولو قال كنفسها لاقتضى ان العكس كالاصل في الجهة وليس كذلك انتهى حفني

قوله والا لانتقض الخ اي الا ينتف ان لها عكس لزوما بان كان لها عكس لزوما لانتقض بتلك المادة انتهى حفني

قوله

١١

بقوله لزوما لانه قد يصدق العكس في بعض المواد مثلا يصدق
بعض الانسان ليس بحجر ويصدق عكسه ايضا وهو بعض الحجر ليس
بانسان **ولما فرغ** مما يتوقف عليه القياس من القضايا وما يعرض لها
من تناقض وغيره اخذ في بيان القياس وهو المقصود الاهم لانه
العمدة في تحصيل المطالب التصديقية فقال **القياس** وهو لغة
تقدير شيء على مثال اخر واصطلاحا **هو قول** ملفوظا او معقول
مؤلف من اقوال قولين فاكثر **متى سلمت لزم عنها لذاتها قول اخر**
اي مغاير لكل منها فالمؤلف من قولين كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فهذا
مؤلف من قولين يلزم عنهما قول اخر وهو العالم حادث والمؤلف
من اكثر من قولين كقولنا النباش اخذ للمال خفية وكل اخذ
للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده فهذا مؤلف من ثلاثة
اقوال يلزم عنها قول اخر وهو النباش تقطع يده والاول يسمى قياسا
بسيطا والثاني قياسا مركبا لتركبه من قياسين فخرج عن ان يكون
قياسا القول الواحد وان لزم عنه لذاته قول اخر كعكسه المستوي
وعكس نقيضه لانه لم يتالف من اقوال والاستقراء والتمثيل
لانهما وان تالفا من اقوال لكن لا يلزم عنها شيء اخر لامكان
التخلف في مدلولهما عنهما وما يلزم عنه قول اخر لا لذاته
بل بواسطة مقدمة اجنبية كما في قولنا فلان المريض يتحرك
فهو حي لان لزوم انه حي انما هو بواسطة ان كل متحرك بالارادة
حي وكما في قياس المساواة وهو ما تركب من قولين يكون متعلق
محمول اولهما موضوع الاخر كقولنا **أ مساو لب وب مساو**
لج فان هذين القولين يستلزمان أ مساو لج لا لذاتهما بل
بواسطة مقدمة اجنبية وهي ان مساوي المساوي لشيء مساو له ولذلك
لا يتحقق الاستلزام فيه الا حيث تصدق هذه المقدمة كما
في قولنا أ ملزوم **لب وب** ملزوم **لج** فأ ملزوم **لج** لان ملزوم

قوله متغير

المساوي

المزوم ملزوم فان لم تصدق تلك المقدمة لم يحصل منه شئ كما
اذا قلنا أ مباين لب وب مباين لج لا يلزم منه أن أ مباين لج لان
مباين المباين لشئ لا يلزم ان يكون مباينا له وكذا اذا قلنا أ نصف
ب وب نصف ج لا يلزم منه ان أ نصف ج لان نصف نصف
الشئ لا يكون نصفا له والمراد باللزوم ما يعم البين وغيره فيتناول
القياس الكامل وهو الشكل الاول وغير الكامل وهو باقي الاشكال
واشار بقوله متى سلمت الى أن تلك الاقوال لا يلزم ان تكون مسلمة
في نفسها بل ان تكون بحيث لو سلمت لزم عنها قول آخر ليدخل
في التعريف القياس الذي مقدماته صادقة كما مر والذي مقدماته
كاذبة كقولنا كل انسان جماد وكل جماد حمار فهذان القولان
وان كذبا في نفسهما الا انهما بحيث لو سلما لزم عنهما ان كل انسان
حمار لان لزوم الشئ للشئ كون الشئ بحيث لو وجد وجد لازمه
وان لم يوجد في الواقع وانما قال من اقوال ولم يقل من مقدمات
لئلا يلزم الدور لانهم عرفوا المقدمة بانها ما جعلت جزء قياس
فاخذوا القياس في تعريفها فلو اخذت هي أيضا في تعريفه
لزم الدور وهو اي القياس اما اقتراني وهو الذي لم يذكر
فيه نتيجة ولا نقيضها بالفعل كقولنا كل جسم مؤلف وكل
مؤلف حادث فكل جسم حادث ويسمى اقترانيا لاقتران الحدود فيه
بلا استثناء واما استثنائي وهو الذي ذكر فيه نتيجة او نقيضها
بالفعل بان يكون طرفاها او طرفا نقيضها مذكورين فيه بالفعل كقولنا
الثاني أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار
ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة وفي الاول ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود
ولا يشكل بما مر من انه يعتبر في القياس ان يكون القول اللازم
وهو النتيجة مغايرا لكل من مقدماته وهنا ليس كذلك لانا

نقول

نقول بل هو كذلك لانه ليس بواحد منهما وانما هو جزء احدهما
اذ المقدمة ليست قولنا النهار موجود بل استلزام طلوع الشمس له
الحاصل ذلك من المقدم والتالي ويسمى ذلك استثنائيا لاشتماله على
اداة الاستثناء أعني لكن والمكرر بين مقدمتي القياس
فاكثر سواء كان محمولا أم موضوعا أم مقدما أم تاليا يسمى حدا
أوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب وموضوع المطلوب في الحملية
ومقدمه في الشرطية يسمى حدا أصغر لانه أخص في الاغلب
والاخص أقل افرادا ومحموله في الحملية وتاليه في الشرطية يسمى
حدا أكبر لانه أعم في الاغلب والاعم أكثر افرادا والمقدمة
التي فيها الاصغر تسمى الصغرى لاشتمالها على الاصغر والتي
فيها الاكبر تسمى الكبرى لاشتمالها على الاكبر واقتران الصغرى
بالكبرى في الايجاب والسلب وفي الكلية والجزئية يسمى قرينة وضربا
وهيئة التأليف الحاصلة من اجتماع الصغرى والكبرى تسمى
شكلا والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى
موضوعا في الكبرى نحو كل ج ب وكل ب أ فهو الشكل الاول وان
كان محمولا فيهما نحو كل ج ب ولا شئ من أ ب فهو الشكل
الثاني وان كان موضوعا فيهما نحو كل ج ب وكل ج د فهو
الشكل الثالث وان كان موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى
نحو كل ب ج وكل أ ب فهو الشكل الرابع فان قلت فلا يتكرر الحد
الاوسط الا في الثاني والثالث لان المراد بالاوسط اذا وقع موضوعا
الذات واذا وقع محمولا المفهوم قلنا وقوعه محمولا وان اريد به
المفهوم لكن ليس المراد ان ذات الموضوع عين المفهوم بل انه
يصدق عليه المفهوم فيتكرر الاوسط في الاشكال لانه بمنزلة
ان يقال ذات الاصغر يصدق عليه مفهوم الاوسط وكل ما يصدق
عليه مفهوم الاوسط يثبت له الاكبر وقدم الشكل الاول لانه



المنتج للمطالب الاربعة كما سياتي ولانه على النظم الطبيعي وهو الانتقال من الموضوع الى الحد الاوسط ثم منه الى المحمول حتى يلزم الانتقال من الموضوع الى المحمول ثم الثاني لانه اقرب الاشكال الباقية اليه لمشاركته اياه في صغراه التي هي اشرف المقدمتين لاشتمالها على الموضوع الذي هو اشرف من المحمول لان المحمول انما يطلب لاجله ايجابا او سلبا ثم الثالث لان له قربا ما اليه لمشاركته اياه في اخس المقدمتين بخلاف الرابع لا قرب له اصلا لمخالفته اياه فيهما وبعده عن الطبع جدا **والثاني منها يرتد الى الاول بعكس الكبرى** لانها المخالفة للنظم الطبيعي بان تقول في مثاله السابق ولا شيء من ب أ **والثالث يرتد اليه بعكس الصغرى** لانها المخالفة لذلك بان تقول في مثاله السابق بعض ب ج **والرابع يرتد اليه بعكس الترتيب** بان تقول في مثاله السابق كل أ ب وكل ب ج **او بعكس المقدمتين جميعا** بان تقول فيه بعض ج ب وبعض ب أ وان كان هذا غير منتج لعدم كلية الكبرى ومثال ما ينتج منه كل ج ب ولا شيء من أ ج فيرد بالعكس الى بعض ب ج ولا شيء من ج أ **والرابع بعيد عن الطبع والكامل البين الانتاج** انما هو **الشكل الاول** لما مر **والرابع بعيد عن الطبع جدا والذي له عقل سليم وطبع مستقيم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول** في استنتاجه لقربه اليه كما مر **وانما ينتج الثاني عند اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب** بان تكون احداهما موجبة والاخرى سالبة اذ لو كانتا **موجبتين او سالبتين** لاختلفت النتيجة الثاني اما في الموجبتين فلانه يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق السلب

13

واما في السالبتين فلانه يصدق لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الفرس بحجر والحق السلب ولو بدلنا الكبرى بقولنا ولا شيء من الناطق بحجر كان الحق الايجاب ويشترط في انتاجه ايضا كلية الكبرى والا اختلفت النتيجة كقولنا لا شيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والحق الايجاب ولو قلنا وبعض الصاهل فرس كان الحق السلب وكقولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب ولو قلنا وبعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب فشرط انتاج الثاني بحسب الكيف اختلاف مقدمتيه وبحسب الكم كلية الكبرى وشرط انتاج الثالث بحسب الكيف ايجاب الصغرى وبحسب الكم كلية احدى مقدمتيه وشرط انتاج الرابع بحسب الكيف والكم اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى او اختلافهما بالكيف مع كلية احداهما وشرط انتاج الاول بحسب الكيف ايجاب الصغرى وبحسب الكم كلية الكبرى كما يؤخذ من كلامه الاتي **والشكل الاول هو الذي جعل معيار العلوم** اي ميزانها لارتداد البقية اليه كما مر **فنورده هنا** وحده مع ضروبه **ليجعل دستورا** اي قانونا **وسينتج منه المطالب كلها** وهي الموجب الكلي والسالب الكلي والموجب الجزئي والسالب الجزئي بخلاف بقية الاشكال **وضروبه** كضروب سائر الاشكال بحسب القسمة العقلية ستة عشر لان كلا من مقدمتيه اما موجبة او سالبة وكل من هاتين اما كلية او جزئية فجملة كل منهما اربعة والحاصل من ضرب اربعة في اربعة ستة عشر يسقط منها بشرطي انتاجه السابقين اثنا عشر عقيمة ثمانية منها بالاول حاصلة من ضرب الكلية والجزئية السالبتين من الصغرى في الاربع الكبريات واربعة بالثاني حاصلة من ضرب الجزئية الموجبة والجزئية السالبة من الكبرى في الكلية والجزئية الموجبتين

من الصغرى فضروبه المنتجة اربعة الضرب الاول ان تكون
المقدمتان موجبتين كليتين والنتيجة كلية موجبة نحو كل
جسم مؤلف وكل مؤلف حادث فكل جسم حادث الثاني
ان تكونا كليتين والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كلية نحو كل
جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فلا شيء من الجسم
بقديم الثالث ان تكونا موجبتين والصغرى جزئية والنتيجة
موجبة جزئية نحو بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث
فبعض الجسم حادث الرابع ان تكون الصغرى موجبة جزئية
والكبرى سالبة كلية والنتيجة سالبة جزئية نحو بعض الجسم
مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم
والمنتج من ضروب الشكل الثاني اربعة ايضا ومن الثالث ستة
ومن الرابع ثمانية عند المتاخرين وخمسة عند المتقدمين
وعليه ابن الحاجب وتفصيل ذلك وامثلته واقامة البرهان
عليه يطلب من المطولات والقياس الاقتراني يتركب
اما من الحمليتين كما مر في قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف
محدث واما من الشرطيتين المتصلتين كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار
موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة فالارض
مضيئة واما من الشرطيتين المنفصلتين كقولنا كل
عدد فهو اما زوج وهو المنقسم بمتساويين او فرد وهو
ما ليس كذلك وكل زوج اما زوج الزوج وهو ما يتركب
من ضرب زوج في زوج او زوج الفرد وهو ما تركب من ضرب
زوج في فرد وقسم بعضهم بالقسم قسمة واحدة لا انتهت
الى قسمته الى عدد فرد غير الواحد كستة وعشرة ينتج كل عدد
اما فرد او زوج او زوج الزوج او زوج الفرد وبقي زوج الزوج

والفرد وهو ما انقسم اكثر من مرة وانتهى تنصيفه الى عدد
فرد ليس بواحد كاثني عشر اذ كل من نصفها ستة وهي
زوج وكل من نصفي الستة ثلاثة وهي فرد فهذا مركب
من القسمين قبله لانه من حيث انه انقسم تصفين كل نصف
منهما زوج اشبه زوج الزوج ومن حيث انه وصل به
التقسيم الى عدد فرد غير الواحد اشبه زوج الفرد او من
حملية ومتصلة سواء كانت الحملية صغرى والمتصلة كبرى
ام بالعكس وهو المطبوع منهما كقولنا كلما كان هذا انسانا
فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا انسانا فهو
حيوان وكل جسم واما من حملية ومنفصلة سواء كانت الحملية
صغرى والمنفصلة كبرى ام بالعكس كقولنا كل عدد اما زوج
او فرد وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج كل عدد
اما فرد او منقسم بمتساويين فنتيجة هذا منفصلة مانعة
خلو مركبة مما لم يشارك ومن نتيجة التاليف الحاصل
مما يشارك ومن الحملية وقد تتعدد فيه الحمليات بتعدد
اجزاء الانفصال كقولنا كل ج اما ب واما د واما ه وكل ب ط
وكل د ط وكل ه ط ينتج كل ج ط فنتيجة هذا حملية ويسمى
القياس المقسم او من متصلة ومنفصلة سواء كانت المتصلة
صغرى والمنفصلة كبرى ام بالعكس كقولنا كلما كان هذا
انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض واسود
ينتج كلما كان هذا انسانا فهو اما ابيض او اسود
واعلم ان الاشتراك الواقع بين الشرطيتين اما في جزء تام
وهو المقدم او التالي منهما بكماله واما في جزء غير تام من ذلك
فالتام كقولنا كلما كان ا ب فج د ودائما اما ج د او ه ز ينتج
دائما اما ا ب او ه ز وغير التام كقولنا كلما كان ج د

اب فكل ج د ود آ بما اما كل د ه او ه ز ينتج كلما كان اب فاما
كل ج ه او ز وتفصيل ذلك وبيان شرطه يطلب من المطولا
وشرط الحملية والمتصلة بما ذكرناه ومنتهما واما القياس
الاستثنائي فيتركب من مقدمتين احداهما شرطية والاخرى
وضع احد جزئيها اي اثباته او رفعه اي نفيه ليلزم وضع
الاخر او رفعه فالشرطية الموضوعة فيه ان كانت متصلة
فاستثناء عين المقدم ينتج التالي والا لزم حيوان لكنه
وجود الملزوم بدون اللازم انفكاك اللازم عن الملزوم
فيبطل اللزوم كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان
لكنه انسان فهو حيوان ولا يكون انسانا فلا ينتج استثناء نقيض
المقدم نقيض التالي اذ لا يلزم من عدم الملزوم عدم اللازم
وشرط انتاج المتصلة لزوميتها وايجاب الشرطية وكليتها
او كلية الاستثناء وان كانت اي الشرطية الموضوعة في
الاستثنا منفصلة حقيقية فاستثناء عين احد الجزئين
مقدما كان او تاليا ينتج نقيض التالي اي الاخر لامتناع
رفعهما كقولنا في هذا المثال لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد
او لكنه ليس بفرد ينتج انه زوج اما مانعة الخلو وهي المركبة
من قضيتين كل منهما اعم من نقيض الاخرى فاستثناء نقيض
احد الطرفين ينتج عين الاخر لامتناع الخلو عنهما واستثنا
العين لا ينتج لاحتمال اجتماعهما على الصدق كقولنا
هذا الشيء اما لا شجر او لا حجر لكنه شجر فهو لا حجر او لكنه
حجر فهو لا شجر بخلاف لكنه لا شجر او لكنه لا حجر واما مانعة الجمع
وهي المركبة من قضيتين كل منهما اخص من نقيض الاخرى
فاستثناء احد الطرفين ينتج نقيض الاخر لامتناع اجتماعهما
اجتماعهما على الصدق واستثناء احد النقيض لا ينتج لاحتمال

اجتماعهما

١٥

اجتماعهما على الكذب كقولنا هذا الشيء اما شجر او حجر لكنه شجر
فهو لا حجر او لكنه حجر فهو لا شجر بخلاف لكنه لا شجر او لكنه لا حجر
البرهان وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية وقوله
لانتاج يقينيات ذكره تكميلا لاجزاء حد البرهان لانه علة
غائية له واليقين اعتقاد ان الشيء كذا مع اعتقاد انه
لا يكون الا كذا مع مطابقته للواقع وامتناع تغيره والبرهان
قسمان احدهما لمي وهو ما كان الحد الوسط فيه علة لنسبة الاكبر
الى الاصغر في الذهن والخارج كقولنا زيد متعفن الاخلاط
وكل متعفن الاخلاط محموم فزيد محموم فتعفن الاخلاط علة
لثبوت الحمى لزيد في الذهن والخارج وسمي لميا لافادته اللمية
اي العلة اذ يجاب بها السوال بلم كان كذا والثاني اني وهو ما
كان الحد الوسط علة للنسبة في الذهن لا في الخارج كقولنا زيد محموم
وكل محموم متعفن الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط فزيد
متعفن الاخلاط فالحمى علة لثبوت تعفن الاخلاط لزيد في
الذهن وليست علة له في الخارج بل الامر بالعكس اذ التعفن علة
للحمى كما مر وسمي انيا لاقتصاره على انية الحكم اي ثبوته دون
لميته من قولهم ان الامر كذا فهو منسوب لان والاول للم واليقينيات
اقسام ستة اوليات وهي ما يحكم فيه العقل بمجرد تصور طرفيه
كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء والسواد
والبياض لا يجتمعان ومشاهدات وهي ما لا يحكم فيه العقل
بمجرد ذلك بل يحتاج الى المشاهدة بالحس فان كان بالحس ظاهر
فتسمى حسيات كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة وان كان
باطنا فوجدانيات كقولنا ان لنا جوعا وغضبا ومجربات
وهو ما يحتاج العقل في جزم الحكم فيه الى تكرر المشاهدة مرة
بعد اخرى كقولنا السقمونيا مسهل الصفراء وحدسيات

وهي ما يحكم فيه العقل بحدس مفيد للعلم كقولنا نور القمر
مستفاد من نور الشمس لاختلاف تشكلاته النورانية
بحسب قربه من الشمس وبعده عنها وفرق بينها وبين
المجربات بانها واقعة بغير اختيار بخلاف المجربات والحدس
سرعة الانتقال من المبادي الى المطالب ومتواترات وهي
ما يحكم فيه العقل بواسطة السماع من جمع يؤمن تواطؤهم على
الكذب كقولنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة وظهرت
المعجزة على يده وقضايا قياساتها معها وهي ما يحكم فيه العقل
بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين كقولنا الا
ربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام
بمتساويين والوسط ما يقترن بقولنا لانه كقولنا بعد الاربعة
زوج لانها منقسمة بمتساويين وكل منقسم بمتساويين زوج
فهذا الوسط متصور في الذهن عند تصور الاربعة زوجا ثم
اخذ في بيان غير اليقينيات فقال والجدل هو قياس مؤلف
من مقدمات مشهورة او مسلمة عند الناس او عند الخصمين
كقولنا العدل حسن والظلم قبيح ومراعاة الضعفاء محمودة
وكشف العورة مذموم والغرض منه الزام الخصم واقناع من هو
قاصر عن ادراك مقدمات البرهان والخطابة قياس مؤلف
من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه كما هو معروف
او مقدمات مظنونة كقولنا فلان يطوف بالليل وكل من يطوف
بالليل سارق والغرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور
معاشهم ومعادهم كما تفعله الخطباء والوعاظ والشعر قياس
مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس او تنقبض كما اذا
قيل الخمر ياقوتة سيالة انبسطت النفس ورغبت في شربها
واذا قيل العسل مرة مهوعة انقبضت النفس ونفرت

عنه

عنه والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب
قال العلامة الرازي ويزيد في ذلك ان يكون الشعر
على وزن او ينشد بصوت طيب والمغالطة قياس مؤلف
من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق او بالمشهور او من
مقدمات وهمية كاذبة وهي بعينها لا تفيد يقينا ولا
ظنا بل مجرد الشك والشبهة الكاذبة ولها انواع بحسب
مستعملها وما يستعملها فيه فمن اوهم بذلك العوام
انه حكيم مستنبط للبراهين يسمى سوفسطائيا ومن نصب
نفسه للجدال وخداع اهل التحقيق والتشويش عليهم
بذلك يسمى مشاغبيا مماريا ومنها نوع يستعمله الجهلة وهو
ان يغيظ احد الخصمين الاخر بكلام يشغل فكره ويغضبه
كان يسبه او يعيب كلامه او يظهر له عيبا يعرفه فيه او يقطع
كلامه او يغرب عليه بعبارة غير مالوفة او يخرج به عن محل
النزاع ويسمى هذا النوع المغالطة الخارجية وهو مع انه انزع
انواع المغالطة لقصد فاعله ايذاء خصمه وايهام العوام انه
قهره واسكته اكثر استعمالا في زماننا لعدم معرفة غالب اهله
بالقوانين ومحبتهم الغلبة وعدم اعترافهم بالحق ⊙ والمغلط
اما من جهة الصورة كقولنا في صورة فرس منقوشة على
جدار او غيره هذه فرس وكل فرس صهال ينتج هذه الصورة
صهالة وسبب الغلط فيه اشتباه الفرس المجازي الذي هو
محمول الصغرى بالحقيقي الذي هو موضوع الكبرى واما من جهة
المعنى كقولنا كل انسان وفرس انسان وكل انسان وفرس فرس
ينتج بعض الانسان فرس وسبب الغلط فيه ان موضوع المقدمتين
غير موجود اذ ليس لنا موجود يصدق عليه انه انسان وفرس
وكقولنا كل انسان بشر وكل بشر ضحاك ينتج كل انسان ضحاك

وسبب الغلط فيه ما فيه من المصادرة على المطلوب لما مر في
تعريف القياس ان النتيجة تجب ان تكون قولا اخر وهي
هنا ليست كذلك بل هي عين احدى المقدمتين لمرادفة
الانسان للبشر ۝ ومن غير اليقينيات الاستقراء الناقص
وهو حكم على كلي لوجوده في اكثر جزئياته كقولك
كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ استقراء
بما شاهدناه ويجوز في بعض الافراد ما يخالف ذلك كالتمساح
لما قيل انه يحرك فكه الاعلى والتمثيل وهو اثبات حكم
واحد في جزئي لثبوته في جزئي اخر لمعنى مشترك بينهما
والفقهاء يسمونه قياسا **والعمدة** اي ما يعتمد عليه من
هذه القياسات **هو البرهان** لتركبه من المقدمات
اليقينية ولكونه كافيا في اكتساب العلوم التصديقية ۝
في نسخة ما نصه قال رحمه الله تعالى تم الشرح المبارك بحمد الله
وعونه في خامس عشر رمضان سنة خمس وثمانين وثمانمائة ۝
وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم ۝

بخط احقر الورى وتراب اقدام الفقراء
اسير ذنبه ورهين عمله عبد الله
بن علي بن يحيى بن حسن بن محمد
غفر الله له ولوالديه
ولجميع المسلمين
امين اللهم
اللهم
امين

بلغ مقابلة على نسخة
مطبوعة مصححة فالحمد لله على حسن
توفيقه ونسئله التتمة بدوام
العافية وكانت المقابلة بتاريخ
شهر سبع الثاني ١٣٠٦ وصلى الله
على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
امين
امين

في رباط المفتي يحيى ابن عمر مقبول الاهدل العلوي بتاريخ شهر شوال سنة ١٣٠٦
من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة والسلام بمدينة زبيد
وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم تسليما